دور الكونغرس الامريكي في صياغة السياسة الداخلية دراسة مقارنة مع البرلمان البريطاني

م.م. الأميره فاضل رزوقي
رئاسة جامعة النهرين/ قسم الدراسات العليا

The role of the US Congress in the formulation of domestic policy is a comparative study with the British Parliament

Al_Ameera Fadel Razouki Al_karkhi
Al_Nahrain_University– Graduate Studies Department

المستخلص: تهدف الدراسة الى تحليل الدور الذي يضطلع به كل من الكونغرس الامريكي ، والبرلمان البريطاني في صياغة السياسات الداخلية من خلال مقارنة بنى السلطة وآليات العملية التشريعية والصلاحيات الممنوحة لكل منهما ، فضلاً عن العلاقة مع السلطة التنفيذية ، اذ يتناول البحث توضيح الاطار الدستوري للنظامين الرئاسي الامريكي والبرلمان البريطاني بوصفه النموذج القائم على تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتوضح الدراسة ان هيمنة الحكومة البريطانية على الاعمال التشريعية جميعها عوامل مهمة تمنح البرلمان البريطاني مساراً تشريعياً أكثر سرعة وانسجاماً مقارنةً مع الكونغرس الامريكي ، وان اختلاف الطبيعة السياسية تولد تبايناً ملحوظاً في العملية التشريعية ، اذ ينتج الكونغرس عملية تشريعية اكثر تشتتاً وتعقيداً . الا انه يمتلك القدرة على الموازنة ما بين القوى المتعددة ، بينما في النظام البريطاني تكون العملية اكثر كفاءة واقل تعددية من ناحية مراكز صناعة القرار .

الكلمات المفتاحية : " الكونغرس" ، " امريكا " ، " البرلمان " ،" بريطانيا" .

Abstract: The study aims to analyze the role played by both the U.S. Congress and the British Parliament in shaping domestic policies by comparing the structures of power, the mechanisms of the legislative process, and the powers granted to each, as well as their relationship

with the executive branch. The research examines the constitutional framework of the U.S. presidential system and the British parliamentary system, the latter being characterized by the overlap between the legislative and executive authorities.

The study shows that the dominance of the British government over legislative activities is a key factor that grants the British Parliament a faster and more coherent legislative process compared to the U.S. Congress. It also finds that differences in political nature lead to noticeable variations in the legislative process: the U.S. Congress produces a more fragmented and complex legislative process, yet it has the ability to balance multiple forces. In contrast, the British system is more efficient and involves less plurality in decision-making centers.

Keywords: " Congress" , " America"," Parliament"," Britain"

المقـــدمة: يعد دور الهيئات التشريعية في صياغة السياسات مؤشر مهم على طبيعة النظام السياسي للدولة وتتجلى الاختلافات في آليات صنع القرار السياسي ما بين النظام الرئاسي الامريكي الذي يمثله(الكونغرس) والنظام البرلماني البريطاني المكون اساساً من مجلس العموم ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يعمل الكونغرس الامريكي (مجلس النواب والشيوخ) على مبدأ الفصل بين السلطات ، ويكمن دوره الرئيسي في السلطة التشريعية ، اذ يتمتع بسلطة رئيسية في اقتراح ومناقشة القوانين ، بينما في النظام البريطاني يتم العمل بنظام الدمج ما بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) ، أي النظام يقوم على مبدأ السيادة البرلمانية ، وفي عملية التشريع يكون دور الحكومة عكس عمل الكونغرس أي القوانين في المملكة المتحدة تقترح وتقدم من قبل الحكومة التي تشكل حزب الاغلبية في مجلس العموم ، وان هذا التباين ما بينه وبين

الكونغرس الذي يتمتع بسلطة تشريعية ورقابية يكون أكثر استقلالية وسلطة ، الا ان في البرلمان البريطاني دوره رقابياً وتشريعياً الا انه خاضع بشكل واسع لهيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) وتكون رقابة الحكومة على البرلمان في السياسة الداخلية على فحص سياسات الحكومة ومحاسبتها من خلال الاسئلة الوزارية والجان.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على صياغة السياسة الداخلية في نظامين سياسيين بارزين ومختلفين من ناحية تحديد التشابه والاختلاف في فعالية و دور الهيئتين التشريعيتين في تشكيل القوانين .

اشكالية البحث :

اشكاليــة البحث تنبع من سؤال رئيسي هو (ما هو الدور الفعلي والمقارن الذي يلعبه الكونغرس الامريكي والبرلمان البريطاني في صياغة السياسات الداخلية ؟ وماهي محددات هذا الدور ؟.والوصول لهذه الاشكاليــة سنسترشد بالأسئلة الفرعية :

1_ ماهي السلطة التشريعية ووظائفها؟

2_ ماهو النظام الرئاسي والبرلماني ؟

3_ماهي الفروقات الهيكلية والاجرائية بين الكونغرس والبرلمان؟

4_ كيف تختلف مراحل واليات صياغة القانون والسياسة في كل نظام؟

فرضية البحث :

ان الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الدراسة هي (يتمتع الكونغرس الامريكي باستقلالية أكبر في صياغة السياسة الداخلية مقارنة بالبرلمان البريطاني الذي يخضع لهيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة).

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهجين رئيسين وهو المنهج المقارن للمقارنة ما بين مؤسستين سياسيتين(الكونغرس والبرلمان) لبيان المتغيرات التي تؤثر على العملية السياسية والمنهج التحليلي لتحليل النصوص الدستورية والقوانين لكل من النظامين.

المبحث الاول

الاطار النظري ولمفاهيمي

المحور الاول : مفهوم السلطة التشريعية و وظائفها

تعـد السلطة التشريعية احدى اهم السلطات الرئيسية الموجودة في الدولة الى جانب السلطة التنفيذية والقضائية و وفقاً لمبدأ (الفصل بين السلطات) باعتباره اساس الحكم الرشيـــــد تتمثل الهيئة التشريعية في البرلمان او الجمعية الوطنية او الكونغرس ، وتتكون من مجلس احادي او مجلسين ويتم انتخاب اعضائها في الانظمة الديمقراطية لتمثيل مصالح الامة بأكملها ، وعليـــــه فأن السلطة التشريعية تعد:

يعد التشريع القانون الذي يصدر عن السلطة المختصة في التشريع او انه عبارة عن قواعد ملزمة في وثيقة رسمية مكتوبة تضع القوانين بمثابة عملية متميزة عن تطبيق القوانين[1]، أي انها الهيئة المخولة بوضع القوانين التي تنظم المرافق والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية فضلاً عن مراقبة ومحاسبة عمل المؤسسات الحكومية بشأن تطبيق القوانين من اجل ان تحافظ على استقرار الامة وامنها وتحقق مصالحها في التنمية والرقي [2]، وتتألف السلطة التشريعية في أي نظام ديمقراطي من عدد من افراد الشعب منتخبين او معينين ويتم تحديدهم نسبة لعدد سكان

([1]) وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،2010، ص26.
([2]) اسماعيل حسن حفيان ، مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية، مركز معرفة الانسان للدراسات والابحاث والنشر، الاردن، 2015،ص43.

الدولة ويطلق على السلطة التشريعية المجلس او البرلمان ويطلق على اعضاءه البرلمانيين ويختلف تسميتها من بلد الى أخر وفي الولايات المتحدة الامريكية يسمى (الكونغرس) [1].

وتختلف السلطة التشريعية في تركيبها من نظام سياسي لآخر، حيث يمكن أن تتألف من مجلس واحد أو من مجلسين.

1_ نظام المجلس الواحد

يطلق على هذا النظام باسم النظام الفردي ،وتتولى هيئة تشريعية واحدة ممارسة كافة الصلاحيات المحددة لها بموجب أحكام الدستور، بغض النظر عن التسمية المحددة لهذا المجلس ، ومن مزاياه

_ سهولة وسرعة الإجراءات: يمتاز هذا النظام بسهولة الإجراءات التشريعية وسرعة إنجازها واتخاذ القرارات التي تتطلب وقتاً قصيراً ولا تحتمل التأخير.

_ تجنب النزاعات: يقلل هذا النظام من احتمالية الخلافات السياسية والصدام بين أعضاء الهيئة التشريعية، ما يجعل نشوب النزاعات أمراً نادراً.

_ يحقق الوحدة اذ تتطلب وحدة الامة سلطة تشريعية تجسد عنصر السيادة[2] .

2_ نظام المجلسين:

يشير نظام المجلسين (المعروف أيضاً بـ نظام الازدواج البرلماني) إلى وجود هيئتين تشريعيتين تسند إليهما مهمة سن القوانين، احدهما المجلس الأدنى والمجلس الأعلى المجلس الأدنى (أو مجلس النواب)،و يتكون أعضاؤه عادةً بالاعتماد على التمثيل السكاني؛ حيث يمثل كل عضو عدداً متساوياً تقريباً من المواطنين ، فالمجلس الأعلى (يسمى أحياناً مجلس الشيوخ أو مجلس المستشارين)و يكون عادة أصغر حجماً من المجلس الأدنى ، وبالرغم من أن الولاية التشريعية

(1) أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017،ص40.

(2) مهند وليد الحداد و خالد وليد الحداد، مدخل لدراسة علم القانون ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2008،ص70.

للمجلس الأعلى غالباً ما تكون أطول من ولاية المجلس الأدنى، إلا أن سلطات المجلس الأعلى تكون في معظم الأحيان أقل من سلطات المجلس الأدنى[1] ، ومن مزاياه:

_التمثيل العادل للأقاليم والسكان يقوم نظام المجلسين على أساس اتحادي، حيث يمثل المجلس الأول (مجلس النواب أو ما شابه) سكان المقاطعات أو الولايات بناءً على نسبتهم العددية، بينما يمثل المجلس الآخر (مجلس الشيوخ) المقاطعات أو الولايات نفسها بصرف النظر عن حجم سكانها، مما يضمن تمثيلاً متوازناً للجميع.

- رفع كفاءة العملية التشريعية يساهم نظام المجلسين في تحسين كفاءة وجودة التشريعات والخبرة في البرلمان، فعملية الاقتراع (الانتخاب) تضمن مشاركة مختلف الشرائح في البرلمان، وعند اختيار الأعضاء، لا ينظر فقط إلى مستواهم وكفاءتهم، بل يجب أن يتوفر فيهم شرطا الكفاءة والخبرة معاً.

_تخفيف حدة الصراع بين السلطات يساعد هذا النظام في تخفيف حدة الخلاف بين البرلمان والحكومة عبر فصلهما ، غالباً ما يكون للبرلمان مجلسان يختلف أحدهما عن الآخر، ويكون أحدهما (في الغالب) هو المؤيد للحكومة والمشارك في دعمها، بينما يقوم المجلس الآخر بدور المحايد أو المعارض، وهذا التنوع يضمن وجود طرفين على الأقل (مؤيد ومعارض) مستعدين للتسليم والتعاون، مما يقلل من الصراع ويؤدي إلى تسوية الخلافات سلمياً ووديا.

- ضمان جودة القوانين وتأني الهيئة البرلمانية يضمن تأسيس المؤسسة التشريعية على نظام المجلسين وضع تشريعات وقوانين مدروسة وذات جودة عالية تنظم مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في الدولة[2].

(1) يزن خلوق محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة) ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2021، ص26.
(2) خلف رسن خليف ، السلطة التشريعية احدى اركان النظام البرلماني ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد66، ص 225

وتنجز السلطة التشريعية الكثير من الوظائف فالمناقشات داخل الجمعية التشريعية تساهم بشكل كبير في التأهيل الاجتماعي حيث تلعب دور رئيسي في توظيف النخب ، اذ يكتسب رئيس الوزراء واعضائه خبرة سياسية عبر المناقشات والجلسات داخل الجمعية وتكون ذات اهمية رئيسية لتوضيح المصالح العامة [1]، وعليه فأن وظائف السلطة التشريعيـــــة هي:

1_ تعد مهمة التشريع الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها السلطة التشريعية والتي تتلخص في اتخاذ والغاء وتعديل القوانين المنظمة لشؤون الافراد والدولة ، وفي الاصل تكون السلطة بعيدة عن أي قيود ممكن ان تحد من قدرتها في مزاولة التشريع [2]، وتبرز وظيفة السلطة التشريعية وجهين أساسيين لعملية صنع القانون منها دراسة اقتراح القانون وتبني مشروع القانون.

وفيما يتعلق بمصادر اقتراح القوانين ففي معظم الدول، تكون المبادرة بتقديم القوانين حكومية وليست برلمانية ،هناك أسباب عديدة وراء هذه الظاهرة، من أبرزها:

1. التعقيد الفني للقوانين: تتطلب بعض القوانين وجود أجهزة متخصصة وكفؤة وذات تقنية عالية، وهي أجهزة قد تفتقر إليها الهيئات البرلمانية.

2. التحفظ على صلاحيات البرلمان: وجود تحفظ لدى أعضاء السلطة التشريعية بشأن صلاحيات البرلمان المتعلقة بمشاريع القوانين ذات الطابع المالي أو تلك التي تدرّ دخلاً للمصلحة العامة[3].

2_ الاختصاص الرقابي : تتولى السلطة التشريعية وظيفة الرقابة على أداء المؤسسة التنفيذية، ومن خلال هذه الوظيفة يقوم مجلس النواب بمساءلة رئيس الجمهورية جنائياً وسياسياً، فضلاً عن مراقبة ومساءلة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ويشمل الاختصاص الرقابي لمجلس النواب المسؤولين في الهيئات المستقلة ، وهناك مجموعة من القواعد الإجرائية للرقابة يتولاها مجلس

(1) يوسف يوسف حسن، ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان، 2017 ، ص216.
(2) محمد المساري ، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر ، القاهرة، 2018، ص85.
(3) سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005 (الواقع وافاق والمستقبل)، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين، العددان 35_36، 2014، ص 382.

النواب على أعمال المؤسسة التنفيذية، مثل الاستجواب، والسؤال البرلماني، وتشكيل لجان التحقيق وطلب الحضور للأداء بشهادة ، ونظم المشرع الدستوري الظروف الاستثنائية التي يمكن أن يتعرض لها البلد في حالات معينة وقرر رقابة مجلس النواب في حالات الظروف الاستثنائية وهذه الحالات هي:

أ- الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ.

ب- تخويل رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الدولة أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ.

ت- النظر في الإجراءات المتخذة والنتائج المترتبة عليها أثناء مدة إعلان الحرب والطوارئ خلال مدة خمسة عشر يوماً من انتهائها[1].

3_ تمثيل الأفراد والتعبير عنهم، هناك نظريات متعددة تبحث عن الصفة التمثيلية للهيئة التشريعية وتفسرها بطرق مختلفة، فالبعض يجعل من عضو الهيئة التشريعية ممثلاً فقط للأشخاص الذين انتخبوه، بينما يعتبره البعض الآخر ممثلاً للأمة أو للدولة بمجموعها وبغض النظر عن تحديد طبيعة الصفة التمثيلية للهيئة التشريعية، فإن الجميع يقر بأهميتها حيث إن الصفة التمثيلية هي التي تعطي هيئة التشريع حق ممارسة التشريع وتجعل منها سلطة تشريعية[2].

4_ الوظيفة المالية يقصد بها قيام الهيئة التشريعية في مراقبة اموال الدولة والاشراف على صرفها وانفاقها من ثم تقييد السلطة التنفيذية بالعمل وفق خطة الموازنة التي يقرها البرلمان فيما يتعلق بالإيرادات او المصروفات ، وفي الدول ذات النظام الديمقراطي اصبح البرلمان هو الذي

(1) حيدر عبد الرضا عبد علي، تعديل اختصاصات السلطة التشريعية في العراق ، مجلة العهد ، العدد 9، 2022،ص169.
(2) نظام بركات واخرون، مبادئ علم السياسة ، العبيكان للنشر ، السعودية، 2010، ص212.

يقر الموازنة للدولة ،واعداد قانون المالية حكراً لرئيس البرلمان مما اصبح محور النظام في هذه الدول[1].

وعليه فأن السلطة التشريعية تمثل الهيئة التي تمتلك السلطة القانونية في سن وتعديل القوانين داخل الدولة ، حيث تعد احدى السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) وتعرف بعدة اسماء منها الكونغرس او البرلمان او الجمعية الوطنية ، وتمثل الوظيفة الرئيسية للسلطة التشريعية في مهام رئيسية منها التشريع أي وضع القواعد العامة التي تحكم شؤون الدولة والافراد فضلاً عن الرقابة ومتابعة اعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) وتقيم السياسة العامة من ضمان تطبيق القوانين بشفافية .

المحـور الثاني: مدخل نظري لمقارنة بين النظام الرئاسي والبرلماني

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل بين السلطات حيث تتولى كل سلطة الوظيفة المسندة اليها ، وبالرغم من ان النظام الرئاسي والبرلماني يعتبر نوع من انواع النظم النيابية التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الا انهما يفترقان عن بعضهما من نواحي رئيسية [2]، منها ان النظام الجمهوري الرئاسي هو نظام يتولى فيه رئيس الجمهورية مهام السلطة التنفيذية مثل الولايات المتحدة الامريكية ، الذي تجري الانتخابات الرئاسية فيه كل اربعة سنوات [3] ، حيث يقوم هذا النظام على الفصل المتشدد بين السلطات وتوزيع وظائف الدولة على كافة السلطات وجاء هذا المبدأ نتيجة لظهور الديمقراطية الليبرالية وحماية حقوق الافراد من تعسف النظام الملكي الذي كان مسيطر على الحكم حتى القرن 16 عندما بدأت نظرية فصل السلطات في طريقها الى التطبيق كما ماهو موجود في النظام الامريكي[4]، وتعتمد ذلك على اساسين هما :

([1]) يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره ، ص212.

([2]) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن ، 2004، ص 259.

([3])رافع خضر صالح شبر، ملامح نظام الحكم السياسي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 38_39.

([4]) اراس رسول رحمان، الاطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية (العراق انموذجاً) ، المركز العربي للنشر، 2020، ص254.

1- حق النقض (الفيتو) الرئاسي: يمنح رئيس الجمهورية حق النقض (Veto) للاعتراض على القوانين التي يشرعها الكونغرس ، الا ان هذا الاعتراض قابل للتجاوز، إذ يمكن للكونغرس إبطال مفعول قانون نقضه الرئيس إذا صوت ثلثا الأعضاء (أغلبية الثلثين) لصالح إقراره.

2- صلاحيات مجلس الشيوخ والحد من السلطة الرئاسية:

يعد مجلس الشيوخ الأمريكي أداة للحد من صلاحيات الرئيس، حيث يلزم الدستور الرئيس بالحصول على موافقة مجلس الشيوخ قبل اتخاذ العديد من القرارات الهامة، كما يلعب مجلس الشيوخ دوراً هاماً في دعم الحكومة الوطنية المركزية لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق الأهداف المرجوة[1]

اي ان رئيس الجمهورية يجمع بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة وهذا ما يؤدي الى تقوية السلطة التنفيذية مما يتولى رسم السياسة العامة للدولة [2]،في حين ان الوزير هو مجرد سكرتير او امين يساعد الرئيس في تنفيذ سياسة الدولة والوزراء هم مستشارين ومساعدين للرئيس ، اي يتميز النظام بوجود فصل شبه مطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والبرلمان هو الذي يقوم بالتشريع الا انه لا يملك حق سحب الثقة من السلطة التنفيذية التي تتركز بيد رئيس الدولة [3].

في حين النظام البرلماني نشأ وتطور في بريطانيا ويطبق هذا النظام في الدول الملكية والجمهورية خلاف النظام الرئاسي يكون انظمته جمهورية فقط ، لذا فأن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يمارس سوى صلاحيات محدودة ولا يباشر الحكم بنفسه ويكون رئيس الوزراء

(1) علي مجيد العكيلي، اليمين الدستورية والضمانات المقررة لحماية الوظيفة النيابية، المركز العربي للنشر ، القاهرة، 2014،ص38.
(2)سمير داود سلمان، محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت، المركز العربي للنشر، القاهرة، 2019،ص41.
(3) شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور واثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للنشر ، مصر،2018،ص146.

ومجلس الوزراء المسؤول الفعلي عن السلطة التنفيذية[1]، وتمثل الخصائص الأساسية للنظام البرلماني في التالي :

أ- **الانتخاب المباشر:** ينتخب البرلمان مباشرة من الشعب لولاية محددة.

ب- استقلالية البرلماني: يعمل النائب في البرلمان باستقلالية تامة عن الهيئة الانتخابية التي اختارته، ولا يمكن توجيهه أو سحب الثقة منه أثناء فترة ولايته، ومع ذلك يجب عليه البقاء على اتصال بدائرته الانتخابية والعمل على تلبية مطالبهم واهتماماتهم، فضلاً عن التفاعل مع السلطات العامة الأخرى، دون أن يكون ملزماً بتوجيهاتهم.

ج- السلطة التقريرية للبرلمان: يمتلك البرلمان سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات (سلطة تقريرية)، ولا تقتصر وظيفته على تقديم المشورة فقط، حتى وإن كانت هيئته استشارية منتخبة.

د- التمثيل الشامل للأمة: يمثل البرلمان الأمة بأكملها وليس فقط دوائره الانتخابية، يقوم النظام البرلماني على أساس استقلال النائب عن مجموع ناخبيه خلال فترة ولايته، فهو يمثل الأمة ككل حسب المبدأ الدستوري[2].

و يعتمد هذا النظام على ثلاثة أركان أساسية: منها السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والتعاون والتوازن بينهما لضمان سير الحكم.

1. السلطة التنفيذية: تتشكل من رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة (الوزراء)، رئيس الوزراء يجب أن يكون مستقلاً عن رئيس البرلمان وينتخب بطريقة تحقق التوازن مع البرلمان، و تتحمل الحكومة المسؤولية الجماعية أمام البرلمان، وللبرلمان حق سحب الثقة منها.

2. التعاون والتوازن بين السلطتين: ما يميز هذا النظام هو التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية اي قائم على اساس الفصل النسبي بين السلطات فالسلطة التنفيذية تساهم

(1) طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للنشر، بغداد ، 2013، ص234.
(2) سالم كرير المرزوقي، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية، مجمع الاطرش للنشر، 2017، ص31.

في سن التشريع من خلال تقديم مشاريع القوانين و(البرلمان) يشارك في أعمال التنفيذية مثل تقديم القوانين، والتصديق على المعاهدات وإعلان الحرب.

3. التوازن والرقابة: يتحقق التوازن عندما لا تتجاوز أي سلطة صلاحياتها على الاخرى ،و للبرلمان الحق في مساءلة الحكومة و سحب الثقة منها، وللسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد و تطبيق القوانين[1].

وعليـــــه يعد النظام البرلماني والرئاسي من ابرز نظم الحكم الديمقراطية ، حيث يختلف كل منهما في طريقة تعاملهما مع السلطتين التشريعية والتنفيذية ،اي ان النظام الرئاسي يتميز بوحدة السلطة التنفيذية والفصل الشديد بين السلطتين فضلاً عن وجود مبدأ التعاون والرقابة فيما بينهما، بينما النظام البرلماني يتميز بثنائية السلطة التنفيذية والتعاون والتداخل بين السلطتين مع مسؤولية الحكومة امام البرلمان ، وللبرلمان الحق في سحب الثقة من الحكومة مما يؤدي الى استقالتها .

المبحث الثاني

الكونغرس الاميركي وصياغة السياسة الداخلية

المحور الاول: نشأة وتطور الكونغرس الامريكي

تطورت نشأة الكونغرس الأمريكي عبر مراحل تاريخية متتابعة وأحداث سياسية واجتماعية أسهمت في تكوينه وبلورته، وبما أن الكونغرس نشأ بالتوازي مع صياغة الدستور الأمريكي، فإن الظروف التي أحاطت بتأسيس كل من الكونغرس والدستور تتشابهان إلى حد كبير[2] ،ويعد الكونغرس مؤسسة دستورية مركزية في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، يمثل

(1) عبد الحسن عصفور الشمري، ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، دار الرافدين للنشر ، 2022 ، ص16.

(2) ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، 2016، ص 103.

السلطة التشريعية العليا للبلاد، ويتألف من 535 عضواً، ومن مجلسين احدهما: مجلس الشيوخ (Senate)، الذي يضم 100 سناتور، والاخر مجلس النواب (House of Representatives)، الذي يضم 435 نائباً.

وتعود الأصول التاريخية لهيكلية الكونغرس إلى مجلس النواب البريطاني، و ترسخت هذه المفاهيم التشريعية في المستعمرات الأمريكية خلال القرن السابع عشر الميلادي، وخلال تلك الفترة، مارست مجالس المستعمرات البريطانية سلطة واسعة النطاق، وهو ما أسس لتقليد تمثيلي يهدف إلى التعبير عن المصالح المحلية [1]، لاسيما وعند انعقاد مؤتمر فيلادلفيا، في أيلول من عام 1774، كان له دور محوري في تأسيس الكونغرس، حيث سبق هذا المؤتمر تأسيس لجان دائمة في كل مستعمرة ، وتمحورت مهمتها حول شن حملة مناهضة للتشريعات البريطانية والدعوة إلى التعاون بين المستعمرات للدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية، وضم المؤتمر ستة وخمسين مندوباً يمثلون اثنتي عشرة (12) مستعمرة، وقد أصدروا إعلاناً نص على حقوق المستعمرات، وعلى إثر ذلك خرج المؤتمر الأول للشعب الأمريكي متضمناً مطالب شعوب المستعمرات [2].

وخلال عام 1776 اعلن الكونغرس القاري الثاني استقلال المستعمرات عن التاج البريطاني، وقيامه بدور الحكومة الوطنية للولايات المستقلة حتى عام 1781، وفي ذلك العام، تبنت الولايات وثائق الكونفدرالية التي أسست كونغرس الكونفدرالية كهيئة تشريعية مركزية ، وفي عام 1787اجتمع مندوبو المؤتمر الدستوري لوضع إطار جديد للحكومة الوطنية ، ونتج عن ذلك اقرار دستور الولايات المتحدة والذي بدوره حافظ على أهمية السلطة التشريعية و أقر مبدأ الفصل بين السلطات وموازنتها من خلال إحداث سلطتين هما: السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ونص الدستور على إنشاء نظام تشريعي ثنائي المجلسين ليحل محل نظام المجلس

(1) John F. Hoadley , The Emergence of Political Parties in Congress, 1789-1803, Available via the following link, https://www.jstor.org/stable/1958156

(2) محمد حمزة واخرون، الكونغرس الامريكي دراسة تاريخية سياسية قانونية، شركة دار الاكاديميون للنشر ،الاردن ، 2021، ص 60.

الواحد الذي كان سائداً سابقاً، لذا تمثلت الهيئة التشريعية بوجود مجلس النواب والشيوخ [1]،ويتمحور اختصاص الكونغرس في ممارسة الوظيفة التشريعية، حيث يمتلك السلطة الكاملة في سن التشريعات، مع التقيد على ما ينص عليه الدستور ، لا سيما فيما يتعلق بضمان الحقوق الأساسية للأفراد وحقوق الولايات، ويلتزم الكونغرس بإصدار تشريعات تتوافق كلياً مع الأحكام الدستورية، ويكاد نطاق التشريع المتاح للكونغرس أن يكون بلا حدود، نظراً لكون أي موضوع تقريباً يمكن أن يمثل أساساً لإجراء تشريعي، وبذلك، يعد الكونغرس، من خلال دراسة مشاريع القوانين والتوصل إلى حلول توافقية، المصدر الأساسي والفعال للتشريع الذي يشكل في نهاية المطاف قوانين البلاد.

ويخول الكونغرس سلطة اعتماد التمويل الضروري لتنفيذ المشاريع، مما يتيح له إيقاف أي برنامج لا يحظى بموافقته، وتتضمن هذه السلطة مراجعة جميع النفقات الحكومية، وإلغاء أي برنامج لا يوافق عليه، أو الامتناع عن توفير الاعتماد المالي اللازم له.

لذا فأن رئيس الدولة لا يمكنه اتخاذ اي سياسات داخلية أو خارجية كبرى فعالة دون دعم مالي من الكونغرس، ولا يوجد أي منفذ تنفيذي يسمح للرئيس بإلزام الكونغرس بإنفاق أي مبلغ مالي رغماً عن إرادته [2].وعليه فأن الدستور الامريكي حدد صلاحيات مهمة للكونغرس منها:

1_ الموافقة على المعاهدات والتعيينات: يوافق مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الدولية المقترحة من الرئيس، ويصادق على تعيين السفراء والمسؤولين عن الشؤون الخارجية.

([1]) Joseph postell, congress in limbo:ABrief Survey of the History of the U.S. Congress, https://www.heritage.org/sites/default/files/2023-07/FP93.pdf

([2]) ريا قحطان الحمداني، الاسلاموفوبيا جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية، العربي للنشر، القاهرة،2011،ص17.

2_ تأسيس المؤسسات الحكومية: يتمتع الكونغرس بسلطة إنشاء الوزارات، مثل وزارة الخارجية، والمؤسسات الأمنية، كالمجلس القومي للأمن، وكذلك جميع فروع القوات المسلحة والهيئات الأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية.

3_ الموافقة على الميزانية: يقر الكونغرس الميزانية العامة المقترحة للحكومة، بما في ذلك مخصصات الدفاع والمساعدات الخارجية.

4_ صنع السياسة الخارجية: على الرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وله حق إعلان الحرب، فإن الكونغرس يمارس دوراً غير مباشر ولكنه مؤثر في صياغة السياسة الخارجية، تتيح له هذه الصلاحيات الضغط على الحكومة لتعديل سياساتها بما يتماشى مع مصالح ناخبيه.

5. أهمية ودور الكونغرس: يعد الكونغرس محوراً أساسياً في النظام السياسي الأمريكي، ويستمد قوته من الصلاحيات الممنوحة له في الجوانب التشريعية والإشرافية والرقابية، ويقوم بذلك عبر طريقتين رئيسيتين:

• التشريع والميزانية: صياغة السياسة العامة من خلال سن التشريعات القانونية والموافقة على الميزانية العامة للدولة.

• الرقابة والإشراف: الإشراف على السلطة التنفيذية وسياساتها، ومراقبة الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

• سهولة الوصول: يعتبر الكونغرس أسهل فروع الحكم وصولاً للمواطنين، حيث يجد الناخبون التواصل مع أعضاء الكونغرس أسهل بكثير من التواصل المباشر مع صانعي القرار حول السياسة الخارجية والداخلية[1].

وعليـــــــه فأن الكونغرس الامريكي يتكون من مجلسين :

([1]) ريبوار كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة ونتائجه ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013،ص12.

1_ مجلس النواب : يمثل الشعب الامريكي وينتخب من قبل الشعب بصورة مباشرة ، حيث يتكون المجلس من 435 عضو منتخبين لعامين، ويشترط الدستور الامريكي ان يفوز من كل ولاية من الولايات نائب واحد على الاقل [1]،ويتم انتخاب الأعضاء في المجلس على أساس المناطق الانتخابية؛ إذ يخصص لكل دائرة أو منطقة انتخابية مقعد واحد، ويربط حجم التمثيل في المجلس بكثافة السكان في تلك المناطق، وينتخب رئيس المجلس من بين أعضائه، ويصبح عادةً من نصيب الحزب الحائز على أغلبية الأصوات في الانتخابات، و يتولى الرئيس إدارة المجلس، وإحالة مشاريع القوانين إلى اللجان البرلمانية المختصة، وعرض القوانين للتصويت، ويأتي ترتيب رئيس المجلس في خط الخلافة الرئاسية بعد نائب الرئيس الأمريكي، ليحل محله في حال خلو منصب الرئيس [2].

2_ مجلس الشيوخ: يتكون مجلس الشيوخ من 100 عضو ويمثل عضوين لكل 50 ولاية وينتخب اعضاء المجلس بصورة مباشرة لمدة ست سنوات وكل سنتين يتم تجديد ثلثي اعضاءه [3][4]، وللمجلس سلطات كثيرة ومهمة منها تعيين كبار الموظفين والسفراء والموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات ، واشتراكه مع الرئيس في صنع السياسة العامة فضلاً عن رقابة ومتابعة السلطة التنفيذية والرئيس [5]،

فضلاً عن تعبيره عن مصالح الافراد اذ يركز الاعضاء على حاجات الافراد وامورهم العامة ، وان قلة عدد اعضاءه اتاح له الفرصة على متابعة ومناقشة السياسات والقوانين فضلاً عن

([1]) فاتن علي عويد ، دور مجلس الشيوخ الامريكي في صنع السياسة العامة للمدة (1993_ 2018) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، 2020،ص13.

([2]) عباس علوان، الكونغرس الامريكي مؤسسة تدير العالم، دار سطوة للنشر والتوزيع ، بغداد، 2019، ص31.

([3])الأميره فاضل رزوقي ،السلوك السياسي للثنائية الحزبية وانعكاساتها في السياسة الامريكية بعد العام 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2022، ص 73.

([4]) غانم عبد دهش عطية، تنظيم الاختصاصات الدستورية في نظام ثنائية البرلمانية دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر، 2017، ص167.

([5]) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص137.

الخبرة التي يتمتع بها اعضاءه ويقول الفيلسوف الفرنسي " اليكسي دي توكفيل" **(ان مجلس الشيوخ الامريكي يضم محامين و جنرالات ماهرين و قضاة و رجال دولة ذوي شأن يشرف اسلوبهم البرلمانات الاوروبية المرموقة)**[1] .

وعليــه فأن بعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية استقلالها في عام 1776 عن بريطانيا تشكلت الحكومة الجديدة عن طريق الدستور الامريكي والتي نصت على انشاء سلطة تشريعية (مجلس النواب والشيوخ) من أجل ضمان تمثيل المواطنين بشكل متوازن ، حيث يضطلع الكونغرس الامريكي بمهام رئيسية في صياغة السياسات الداخلية منها سن القوانين والموافقة على تعيينات رئيس كبار الموظفين والقضاة فضلاً عن اعلان الحرب ، ومن خلال هذا التكوين الثنائي والصلاحيات الموزعة حيث يسمح للكونغرس بأن يكون السلطة المتحكمة والاولى في النظام السياسي الامريكي .

المحور الثاني: آليات صياغة السياسة الداخلية :

1_ سلطة تشريع القوانين : يعد إعداد وسن التشريعات والقوانين من أهم مهام الكونغرس، وهو دور محوري يقوم به أي مجلس نيابي أو تمثيلي في الدول الديمقراطية، حيث تمنح هذه الوظيفة الكونغرس سلطة واسعة في إدارة شؤون الدولة، وذلك عبر تفسير بنود الدستور وصياغة القوانين التي تضع إطاراً حاكماً يحدد ما هو مسموح ومحظور على الأفراد فعله ،وتشمل وظيفة التشريع، التي هي أساسية في حياة كل مواطن، إصدار الكونغرس لقوانين تتطلب قرارات موازية لتمويل تطبيقها[2].

لذا ينص الدستور الامريكي، وتحديداً في البند الأول من الفقرة الثامنة من المادة الأولى، على أن للكونجرس له الحق الحصري في سن القوانين الفيدرالية في ثمانية عشر موضوعاً، وأول هذه الموضوعات هو:

(1) عباس علوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .
(2) عبد الفتاح ياغي، الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، دار الحامد للنشر، 2012 ،ص160

أ_ سلطة فرض الضرائب:

منح الدستور الكونغرس الصلاحية لـ فرض وتحصيل الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس ، و وضع الدستور ضوابط وقيوداً إلزامية يجب على الكونجرس الالتزام بها عند ممارسة هذه السلطة، وهي:

• الأهداف المحددة: يجب أن توجه حصيلة الضرائب المفروضة نحو تحقيق الرفاهية والصالح العام للولايات المتحدة، وإقامة الدفاع المشترك، وتسديد الدين العام.

• قيود على الصادرات: يمنع الكونغرس من فرض ضرائب على الصادرات.

• التوحيد: يجب أن تكون الضرائب التي يفرضها الكونجرس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة[1].

ب_ سلطة اقتراض الاموال:

يتمتع الكونجرس بسلطة اقتراض الأموال لصالح الولايات المتحدة، ويتم ذلك عادةً من خلال إصدار السندات الحكومية لتمويل نفقات مثل الحروب والبرامج الحكومية[2].

ت_ السلطة التجارية:

يمتلك الكونغرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية، ووضع القوانين المتعلقة بالإفلاس، والمكاييل والموازين، وحقوق الطبع، كما يتمتع الكونغرس بسلطة تنظيم التجارة مع القبائل الهندية، وقد أدى التفسير التاريخي لفقرة التجارة، فضلاً عن التفسيرات

(1) محمد هلال الرفاعي و محمد الحسين، تنامي دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية في النظام الرئاسي الامريكي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2 ، 2010، ص579.
(2) لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، 1996، ص ص150.

الدستورية للمحكمة العليا وتطبيق الكونغرس لقانون الحقوق المدنية لعام 1964، إلى توسيع السلطة الفيدرالية في مجال التجارة.

ث- سلطات الحرب:

يمنح الدستور الأمريكي، وتحديداً المادة الأولى، الفقرة الثامنة الكونغرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب علماً ان الرئيس يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتقيد سلطته في استخدام القوات المسلحة خارج حدود البلاد بموجب قانون سلطات الحرب الصادر عام 1973[1]، اي للكونغرس سلطة اعداد القوات المسلحة او ارسال القوات المسلحة الى الخارج [2].

ح_ سلطة سن قوانين العقوبات:

يمنح الدستور الامريكي سن القوانين العقوبات التي تعاقب تزييف السندات والاوراق والعملات المالية في الولايات المتحدة الامريكية [3].

خ_ تنظيم وإدارة القوات البرية: يمتلك الكونغرس صلاحية وضع القواعد التنظيمية لإدارة وتوجيه القوات البرية، وفقاً للبند الرابع عشر .

ج_تفعيل الميليشيا لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية: للكونغرس سلطة تشريع القواعد اللازمة لاستدعاء الميليشيا (القوات غير النظامية أو الحرس الوطني) بهدف تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع حالات التمرد (الاضطرابات الداخلية)، وصد الغزو (التهديدات الخارجية)، وذلك استناداً إلى البند الخامس عشر من المادة الاولى.

د_تنظيم وتدريب وتسليح الميليشيا: يشمل اختصاص الكونغرس تنظيم وتدريب وتسليح الميليشيا والتحكم في أجزاء منها لاستخدامها في خدمة الولايات المتحدة. ومع ذلك، تحتفظ

(1) محمد حمزة حسين واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 99.
(2) ياسين العيثاوي، صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، 2016، ص139.
(3) دستور الولايات المتحدة الامريكية ، المادة 1، القسم 8، البند6.

الولايات بالحق في تعيين الضباط وتدريب الميليشيا وفقاً للأنظمة التي يقررها الكونغرس لهذا الغرض، عملاً بالبند ذي الصلة[1].

ب_ الرقابة على السلطة التنفيذية :

بالرغم من أن السلطة التشريعية هي التي تتولى مهمة التشريع ورسم السياسة العامة، فإن دور السلطة التنفيذية لا يقل أهمية أو تأثيراً في أغلب الأنظمة السياسية، ويعود ذلك إلى أن السلطة التنفيذية تشكل مرحلة حاسمة في عملية صنع القرار، وتمثل في نهاية المطاف المنفذ له غالباً من خلال رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء).

و أشار **جيمس أندرسون** (James Anderson) إلى أهمية السلطة التنفيذية بقوله إننا نمر بمرحلة يطلق عليها "**مرحلة الهيمنة التنفيذية**"، حيث تتولى الحكومة التنفيذية القيادة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة ،ويبرز الدور المحوري للسلطة التنفيذية في سياق السياسات العامة، وبشكل خاص في مجالات السياسة الخارجية والعسكرية، وفي هذا الإطار، تلعب السلطة التنفيذية في معظم الأنظمة السياسية دوراً بارزاً ، حيث يتمتع الرئيس الأمريكي بموجب الدستور، بسلطات واسعة في مجالات السياسة الخارجية والعسكرية تفوق في كثير من الأحيان سلطاته في الشأن الداخلي، فمنذ حرب فيتنام وحتى الوقت الراهن، يعتبر الرئيس صانع القرار الأساسي والموجه للعلاقات الخارجية وقيادة السياسات الدولية [2].

و أسهمت اجتهادات المحكمة العليا الأمريكية في إرساء مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، متجاوزة بذلك التطبيق التقليدي لمبدأ الفصل الصارم بين السلطات، و أدى هذا التطور إلى تداخل وظيفي بين أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، بالرغم من أن هذا التداخل يقع ضمن نطاق ضيق ومقنن دستورياً الا ان هذه الصلاحيات الرئاسية تتجسد في :

(1) محمد هلال الرفاعي ، مصدر سبق ذكره، ص 582.
(2) يوسف يوسف حسن، ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2017، ص217_218.

1_ صلاحيات الرئيس في المجال التشريعي: يظهر هذا التداخل بشكل خاص في الصلاحيات الدستورية المخولة للرئيس، ومن أبرزها حق النقض (الفيتو) الذي يمارس على التشريعات الصادرة عن الكونغرس، اي لا يمكن للكونغرس تجاوز هذا النقض إلا بإعادة التصويت والموافقة على القانون بأغلبية الثلثين من أعضائه في كلا المجلسين.

2_ الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية: تقر الاجتهادات القضائية ببعض الامتيازات للكونغرس تجاه رئيس السلطة التنفيذية، والتي تعد آليات أساسية للرقابة البرلمانية تشمل هذه الامتيازات ما يلي:

– وجوب الحصول على موافقة مجلس الشيوخ فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يعقدها رئيس الجمهورية.

– الموافقة على تسمية كبار الموظفين في السلطة التنفيذية وقضاة المحكمة العليا.

– الموافقة على الموازنة التي تقترحها السلطة التنفيذية.

– صلاحية الاتهام الجنائي (Impeachment)، حيث منح الدستور الأمريكي مجلس النواب الحق في اتهام رئيس الدولة وكبار الموظفين الفيدراليين تمهيداً لمحاكمتهم أمام مجلس الشيوخ[1]،

و تتمثل الصلاحية القضائية بمدى قدرة الكونغرس الامريكي على محاسبة الرئيس وجذب مسؤوليته عن طريق اجراءات Impeachment وقد جرت عدة محاولات لتطبيق هذا الاجراء ويعود لمجلس النواب الحق في تقرير محاكمة المتهم وتعيين المخالفات الموجهة له ، في حين يتولى مجلس الشيوخ دور المحكمة ، ويأخذ مجلس النواب قراره في الأكثرية البسيطة ويقرر ملاحقة المتهمين ،ويصدر مجلس الشيوخ حكمه بأغلبية الثلثين في حال ثبتت التهم الموجهه للرئيس ،ويرأس رئيس المحكمة العليا جلسات مجلس الشيوخ عندما يضطلع بدور المحكمة في إجراءات العزل، ويشمل الحكم أكثر من مجرد عزل الرئيس، ليصل

([1]) بدر الدين عمير واخرون، القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات ، مركز الكتاب العربي للنشر، 2019، ص78.

إلى حرمانه من تولي أي منصب حكومي مستقبلاً في حين كانت إجراءات العزل موجهة إلى موظف رسمي غير رئيس الدولة، فلا يملك الرئيس صلاحية منحه العفو في هذه الحالة[1].

المبحث الثالث

البرلمان البريطاني وصياغة السياسة الداخلية

المحور الاول : نشأة وتطور البرلمان البريطاني

تمثل غزو القبائل النورمانية لبريطانيا عام 1066 بقيادة **ويليام الفاتح (1028–1087)**، نقطة تحول مفصلية في الهيكل السياسي الإنجليزي لتعزيز سيطرته، قام ويليام بتفويض السلطة على المقاطعات الإنجليزية إلى قادته العسكريين الذين حظوا بثقته، و كانت آليه التشاور والإدارة تتم عبر استدعاء هؤلاء القادة للاجتماع، ليشكلوا ما عرف باسم **المجلس الكبير** ،اكتسب المجلس الكبير نفوذاً متزايداً بدأ من عام 1215 مع صدور وثيقة العهد الأعظم **(الماجنا كارتا)**، حيث جاءت هذه الوثيقة التي أصدرها الملك جون الأول (1166–1216) في يونيو 1215، نتيجة لضغوط البارونات الإنجليز ، وتضمنت الماجنا كارتا المقدمة، و ثلاثاً وستين مادة، تناولت تنظيم حرية الكنيسة وضبط العلاقات الإقطاعية بين كبار الإقطاعيين وأسست الوثيقة الية جديدة للتمثيل النيابي والتشريع ضمن النظم الإقطاعية، ما أرسى قواعد أساسية لتقليد التمثيل النيابي وتقديم المشورة للملك في المراحل اللاحقة من التاريخ الإنجليزي [2].

وتجلت البدايات التمثيلية للبرلمان في إنجلترا خلال القرن الثالث عشر، لا سيما في عام 1254م حين دعا الملك هنري الثالث ممثلي الفرسان (Knights) للاشتراك في جلسات البرلمان إلى جانب رجال الدين والأشراف ، وتعزز هذا التوجه في العامين 1261م و 1264م بدعوات متكررة شملت ممثلين منتخبين عن كل مقاطعة ومدينة، ما يمثل الأساس المبكر للنظام

(1) مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار البلقيس للنشر، جزائر، 2015، ص233_235.
(2) طالب محيبس حسن الوائلي، موقع مجلس اللورات التشريعي في البرلمان البريطاني، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ،2022 ، ص577.

النيابي ، الا ان في القرن الثالث عشر شهد تحولاً في "المجلس الكبير" ليعرف باسم البرلمان (Parliament) وبدأ تركيز البرلمان تدريجياً على المسائل التشريعية والقضائية وفرض الضرائب.

وخلال عهد الملك إدوارد الثالث (1327 – 1377م)، تزايد الدور التشريعي للبرلمان، حيث أصبح له حق إبداء الرأي في جميع التشريعات، بالرغم من أن رأي الملك بقي استشارياً في البداية ، الا ان التطور الأهم هو ترسيخ مبدأ أنه لا يمكن للملك إلغاء قانون وافق عليه البرلمان مسبقاً.

في عام 1295م، جرت أول دعوة رسمية للبرلمان في التاريخ الإنجليزي بمشاركة واسعة شملت فئات الشعب المختلفة(الأشراف، رجال الدين، نواب المدن، والفرسان) مما أدى إلى تسميته لاحقاً بـ "برلمان الإنجليز"، وانقسم البرلمان الى مجلسين هما [1] :

- 1_مجلس العموم :

يعد مجلس العموم (House of Commons) المركز الفعلي للسلطة التشريعية في المملكة المتحدة ،

يتمتع المجلس بالاختصاص الأصيل والحصري فيما يتعلق بالشؤون المالية إقرار القوانين المتعلقة بالمسائل المالية والضريبية ،والسياسات العامة بتوجيه ومراقبة السياسات العامة للدولة ، فضلاً عن مساءلة الحكومة هو الجهة الوحيدة المخولة بمساءلة أعضاء الحكومة (الوزارة) ومنح الثقة لها أو حجبها عنها، و ينتخب نواب مجلس العموم من قبل الشعب مباشرة وفقاً لـ نظام الأغلبية البسيطة (**First–Past–The–Post**)، حيث يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة، ويشترط في الناخب البريطاني أن يكون قد بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ومدة الدورة البرلمانية (الولاية) خمس سنوات، باستثناء الفترة التي سبقت عام 1911 حيث

(1) علي مجيد العكيلي ، القيود الدستورية على حل البرلمان، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2018، ص16_17.

كانت الولاية تمتد لسبع سنوات[1]،لذا اصبح المجلس الممثل للرأي العام في انتخاب اعضائه [2]،وفي حين استقال او توفي احد اعضاء المجلس تقام الانتخابات بشكل تكميلي في دائرته الانتخابية [3]لاسيما ويوجد داخل مجلس العموم اللجان الدائمة المختصة بالكثير من المهام تعمل بالنيابة عن مجلس اللوردات فيما يخص التدقيق على عمل الوزارات [4] .

2_ مجلس اللوردات :

هو المجلس الاعلى في البرلمان البريطاني للمملكة المتحدة ويأتي في المرتبة الثانية من بعد مجلس العموم ، حيث يتكون المجلس من نوعين من الاعضاء (اللوردات الكبار يمثلون كنيسة انكلترا و اللوردات الذين يمثلون النبلاء) ولا يتم انتخابهم من قبل الشعب ويتم تعينهم من قبل الحكومة على عكس مجلس العموم الذي ينتخب اعضاءه مرة واحدة كل خمس سنوات ، وتقل اهمية ونفوذ مجلس اللوردات مقارنةً بمجلس العموم، على سبيل المثال لا يمتلك مجلس اللوردات اي سلطة او تأثير على تشكيل الحكومة [5]، ومنذ عام 1911 تم تقليص صلاحيات المجلس من ناحية التصويت على القوانين التي تصدر من مجلس العموم ، ولا يمتلك اي صلاحيات ازاء القوانين المالية ، فضلاً عن ذلك يمارس المجلس اختصاص قضائي عن طريق (9) قضاة اعضاء داخل المجلس ، ويعد التشكيل القضائي بمثابة محكمة الاستئناف العليا داخل النظام القضائي [6].

(1) موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،2017، 213.

(2) أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان، المركز العربي للنشر، مصر، 2016، ص22.

(3) الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض، 1999 ، ص 292 .

(4) علي حسن عبد الامير ، النظام القانوني للرقابة الادارية الخارجية دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر، مصر، 2016،ص194.

(5) جورج اورويل ، 1984 ، دار الطلائع للنشر ، القاهرة ، 2017 ، ص116.

(6) امين عواد المشاقبة، النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا (دراسة مقارنة)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد 43، 2023، ص149.

المحور الثاني: آليات صياغة السياسة الداخلية :

تتمحور صياغة السياسة الداخلية وتنفيذها هي سن التشريعات حول عدة اليات رئيسية :

1_ سن القوانين : الالية الرئيسية لصياغة السياسات هي سن التشريعات التي تقرها الحكومة عن طريق البرلمان :

- عرض مشاريع القوانين : تمر مشاريع القوانين في مجلس العموم بمراحل منها قراءة ومناقشة القوانين في كل المجلسين ،وينحصر دور مجلس اللوردات في دراسة مشاريع القوانين العادية التي يقرها مجلس العموم، وبالرغم من أن مجلس اللوردات يدخل عليها تعديلات في كثير من الأحيان، إلا أنه نادراً ما يعترض على مبادئها الأساسية ، وبموجب القانون البرلماني لعام 1911، منح مجلس اللوردات الحق في تأجيل إصدار هذه المشاريع لمدة عامين بدلاً من حق الإلغاء وفي عام 1949 تم اختصار هذه المدة إلى عام واحد فقط ، اي ان إذا وافق مجلس العموم على مشروع قانون وتم رفضه من قبل مجلس اللوردات، فانه يصدر (قانوناً) بعد عام من المهلة، بمجرد الحصول على التصديق الملكي[1].

- التصويت: يحصل مشروع القانون بموافقة الاغلبية داخل مجلس العموم ومن ثم مجلس اللوردات ومن ثم موافقة الملكية ليصبح القانون نافذاً، ففي إنكلترا يتم نقل مشروعات القوانين التي يقرها مجلس العموم الى مجلس اللوردات، وحتى سنة 1949 كان لمجلس اللوردات حق الاعتراض على تشريع أقره مجلس العموم وكان له حق رفض القانون المالي، ولكن بعد هذه السنة إذا لم يقر مجلس اللوردات القانون المالي، فإنه يحال للملك لإصداره، أما القوانين غير المالية فكان لمجلس اللوردات حق الاعتراض حتى سنة 1949 ، بأن يعطل هذه القوانين لمدة سنتين، ولكن بصدور قانون 1949 جعل المدة القصوى التي يستطيع فيها مجلس اللوردات أن يوقف مشروع القانون هي مدة سنة واحدة، ويتعين أن لا

(1) احمد عبادة ، محاضرات في مقارنة الانظمة القانونية، افريكان للنشر والتوزيع ، 2020، ص117.

يقل العدد عن 40 نائباً للبت بصحة التصويت ويكون للأعضاء حرية التعبير عن أصواتهم في المجموعة البرلمانية، وتنعقد الجلسة برئاسة رئيس الجلسة، ويجوز له إنهاء التصويت إذا حصل النص المطروح للتصويت على الأغلبية ولو بمائة عضو فقط[1].

- هيمنة الحكومة : تتشكل الحكومة عن طريق الحزب الذي يحظى بأغلبية داخل مجلس العموم ،لذا فأنها تسيطر على جداول الاعمال التشريعية [2].

2_ الرقابة البرلمانية ومسألة الحكومة:

يستخدم مجلس العموم البريطاني ادوات المراقبة على اداء الحكومة في صياغة السياسات وتنفيذها عن طريق :

- الاستجوبات والاسئلة: اي يحق لأعضاء البرلمان في طرح الاسئلة الشفهية والكتابية على الوزراء ، بما فيها جلسة اسئلة رئيس الوزراء الاسبوعية من اجل مسألة الحكومة والدفاع عنها، اي للمجلس العموم الحق في مراقبة الحكومة اي يستطيع حجب الثقة عنها الا ان من الناحية العملية وكما يرى اندريه هوريو (ان مسألة اثارة المسؤولية السياسية وبالتالي استقالة الحكومة في الوقت الحاضر باتت امر نادراً وذلك بسبب الثنائية الحزبية والانضباط الحزبي)[3]، وظهر حق السؤال البرلماني لأول مرة في بريطانيا نتيجة الارتباط الوثيق بين البرلمان وضرورة مراقبة الحكومة، وباعتبار السؤال وسيلة رقابية برلمانية أساسية، فقد ساهم بشكل كبير في تعزيز فعالية مجلس العموم البريطاني عقب ترسيخ مبدأ المسؤولية السياسية للوزراء وانتقال السلطة إلى الحكومة[4]،ويخصص مجلس العموم البريطاني "وقت الأسئلة"

([1]) مريد احمد عبد الرحمن، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ،2006، ص73.

([2])HOW are Uk laws made?available via the following link ,https://www.bbc.co.uk/newsround/4702

([3]) ابراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، الفتح للطباعة والنشر، مصر ، 2001، ص336.

([4]) عباس عمار ، الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري ، دار الخلدونية ، الجزائر ،2006، ص26.

(Question Time) في بداية كل جلسة من جلساته الأسبوعية (التي قد تصل إلى أربع جلسات) ، ويكون الهدف من ذلك هو اتاحة هذا الوقت المخصص للأعضاء فرصة لتوجيه أسئلة برلمانية شفهية مباشرة إلى أعضاء الحكومة ، ويلعب رئيس مجلس العموم دوراً محورياً في إدارة هذا الوقت وضبط وتيرته، حيث يطالب الأعضاء باستمرار بالاقتصار على أسئلتهم الأساسية وتجنب الإضافات المطولة، كما يناشد الوزراء بضرورة تقديم إجابات مختصرة وموجزة[1].

- اللجان البرلمانية: تعد اللجان المختارة اداة قوية ، حيث تجري هذه اللجان عملها في مجالات سياسات محددة منها الصحة والتعليم والدفاع ، فضلاً عن تقديم توصيات وتقارير للبرلمان والحكومة وهذا ما يؤثر بشكل كبير على صياغة السياسات .

- حجب الثقة : يمتلك البرلمان سلطة سحب الثقة من الحكومة وهذا ما يؤدي الى استقالتها ويكون هذا نادر الحدوث بسبب الانضباطية الحزبية [2] .

وعليـــــه تعود جذور البرلمان الانكليزي الى العصور الوسطى عندما كانت هناك صراعات ما بين الملك والنبلاء ، ويمثل البرلمان السلطة التشريعية العليا في بريطانيا يتكون من التاج ومجلس اللوردات ومجلس العموم ، تتمثل المهمة التشريعية الاولى للبرلمان هو اصدار القوانين ومناقشتها وتعديلها والموافقة عليها من قبل المجلسين حيث يتمتع مجلس العموم بالنفوذ والسلطة على القوانين المالية ، فضلاً عن الوظيفة الرقابية في مراقبة اعمال الحكومة ومساءلتها امام

(1) اسماء بوراوي، السؤال البرلماني في النظام البرلماني البريطاني والنظام المختلط الجزائري _ دراسة مقارنة، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ، المانيا ، 2024، ص 146_148.

(2) Tasneem Ghazi, HOW do parliamentary committees improve our democracy? , Avaalable at the following link ,https://consoc.org.uk/how-do-parliamentary-committes-work/.

الشعب من خلال توجيه الاسئلة البرلمانية الى الوزراء حول اعمالهم وسياساتهم ومناقشة القضايا العامة مثل البيئة والصحة .

المبحث الرابع

المقارنة بين الكونغرس الامريكي والبرلمان البريطاني

تعد الولايات المتحدة الامريكية النموذج الاصلي لتطبيق النظام الرئاسي والذي نشأ بموجب دستور عام 1789 وهو الدستور الذي لايزال سارياً حتى اليوم مع التعديلات المتلاحقة التي عكست تطور المجتمع الامريكي ، حيث يتميز النظام بتركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية ، فضلاً عن مبدأ الفصل شبه المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية [1].

شهد القرنين الماضيان تحولات بنيوية وسياسية عميقة في الانظمة التشريعية مدفوعة بسعي الدول الى تلبية متطلبات واحتياجات مواطنيها ،ويبرز التباين الاساسي ما بين النظامين في الوظائف والادوار السياسية الموكلة لمجلسيهما ، اي يعد مجلس العموم في النظام البريطاني المرتكز الأساسي للسلطة التنفيذية والتشريعية على حد سواء، وتكمن وظيفته الجوهرية في كونه هيئة تشكيل الحكومة والحفاظ عليها ، اي يضمن المجلس الرقابة الدائمة على السياسات والأنشطة الحكومية، مما يكفل تخطيطها وتنفيذها بصورة صحيحة ومقبولة ، اذ يستمد أعضاء السلطة التنفيذية (الوزراء ونوابهم) من الحزب الذي يشكل الأغلبية في المجلس ، وتكون العلاقة مع الحكومة بمجرد اعتماد سياسة ما، اي بمعنى تعد سياسة الحكومة هي سياسة مجلس العموم بالتبعية ،بينما مجلس النواب الأمريكي (**House of Representatives**) على النقيض من ذلك، يمثل مجلس النواب في الهيكل الأمريكي منتدى تشريعياً ورقابياً مستقلاً تماماً عن السلطة التنفيذية (الرئاسة) ، ويتركز دوره حصرياً على العمل التشريعي والرقابي على الحكومة الاتحادية لاسيما ومن ناحية تأثير القيادة الفردية فيكون على عكس النظام البريطاني الذي يتسم

(1) ابراهيم الشيحا ومحمود عبد الوهاب، النظم السياسية والقانون الدستور ي، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة، 1999 ، ص 297.

بالانضباط الحزبي الصارم، مما يسمح الهيكل الأمريكي بتأثير كبير من قبل عضو واحد أو زعيم حزب فردي، فيتيح لهم إحداث تعديلات واسعة على سياسة رئيسية قد تختلف عن موقف غالبية الأعضاء الآخرين في الحزب أو المجلس[1].

اذ تتمتع الاحزاب في بريطانيا (Party Whips) داخل مجلس العموم بالعديد من الواجبات والصلاحيات التي تفوق نظرائهم في مجلس النواب الأمريكي، وفي كلا المجلسين تعد مهمة السوط حلقة وصل رئيسية بين أعضاء الحزب وقيادة الحكومة وصفوف الأعضاء العاديين ،و ترسل السوط اشعارات في كلا المجلسين لإبلاغ أعضاء الحزب بالإجراءات القادمة في المجلس والاجتماعات المجدولة لمنظمات الحزب [2]. **ولتوضيح الاختلافات ما بين الكونغرس والبرلمان البريطاني من خلال:**

1_ عملية التشريع واللجان : الكونغرس الامريكي له دور محوري في اعداد وصياغة التشريعات ، فضلاً عن ذلك فأن التشريعات القانونية قابلة للرفض والاعتراض من قبل الرئيس الا ان بإمكانه تجاوز هذا الرفض بـ الاغلبية المتجاوزة ، بينما في البرلمان البريطاني تلعب اللجان دور تحليلي ورقابي مهم وعادة ما تملك الحكومة السيطرة على جدور الاعمال في مجلس العموم ، لذا فقدرة المجلس على تعديل مشاريع الحكومة مقصورة ما دام لدى الحكومة اغلبية برلمانية قوية [3] .

([1]) Studycorgi corgi, Comparison Between the US congress and the Uk parliament, Available at the following link , https://studycorgi.com/comparison-between-the-us-congress-and-the-uk-parliament/

([2]) R .Eric Petersen, parliament and congress : A Brief comparison of the British House of commons and the u .s. House of Representatives ,Crs Report for Congress ,2005, p4.

([3]) الأميره فاضل رزوقي ، السلوك السياسي للثنائية الحزبية وانعكاساتها في السياسة الامريكية بعد العام 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2022، ص 106_108.

2_ الانضباط الحزبي : الاحزاب الامريكية قوية الا ان مستوى الانضباط اقل من بريطانيا فأن هذا الانضباط الحزبي يعزز من قوة وقدرة الحكومة على انجاز مهامها التشريعية متى ما كانت لديها اغلبية[1].

3_ الرقابة والمسألة : الكونغرس الامريكي لديه ادوات رقابية برلمانية فعالة بما فيه (جلسات التحقيق، استدعاءات) اذ تلعب لجان الكونغرس دور مهم في مراقبة الاداء التنفيذي ، بينما في البرلمان البريطاني تتم المراقبة البرلمانية من قبل مجلس العموم عن طريق توجيه الاسئلة الاسبوعية لرئيس الوزراء والوزراء الا ان قوة الرقابة ترتبط بوجود حكومة اغلبية[2].

4_ دور القضاء: القضاء في الولايات المتحدة الامريكية له قوة رقابية على تشريعات بموجب (مبدأ الرقابة القضائية) وهذا ما يعزز توازناً اضافياً ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية[3] ، بينما في المملكة المتحدة لم تكن للمحاكم اي سلطة قضائية في ابطال التشريعات الا ان بحكم التطورات الحديثة مثل (حقوق الانسان و اقرارات دستورية حديثة) ادى الى وجود تداخل ما بين القضاء والبرلمان الا انها لم ترتقي الى مستوى الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية [4].

([1])WALTER BAGEHOT ,THE ENGLISH CONSTITUTION , Second Edition 1873, Available at the following link , https://historyofeconomicthought.mcmas

([2]) https://www.parliament .
([3]) separation of power :an overview, congressional research service, 1914K p4_7.
([4]) TORRANCE ,David, House of commons libray, Available at the following link, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10377

جدول رقم (1) المقارنة بين الكونغرس الامريكي والبرلمان البريطاني

الميزة	الكونغرس الامريكي	البرلمان البريطاني
طبيعة النظام	**يعتمد النظام الرئاسي على الفصل بين السلطات**	**يعتمد النظام البرلماني على دمج السلطات**
رئيس الدولة	**رئيس منتخب وهو رئيس الدولة والحكومة**	**الملك (وراثي) هو رئيس الدولة الرمزي وليس له دور سياسي**
رئيس الحكومة	**الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية**	**رئيس الوزراء هو زعيم حزب الاغلبية في مجلس العموم**
العلاقة مع السلطة التنفيذية	**الرئيس واعضائه لا يمكن ان يكونوا في الكونغرس**	**دمج السلطات رئيس الوزراء والوزراء يجب ان يكونوا اعضاء في احد مجلسي البرلمان**
تركيب المجلس	**مجلس النواب :يتكون من 435 عضو يتم انتخابهم على اساس التمثيل السكاني .** **مجلس الشيوخ : يتكون من 100 عضو يتم انتخابهم على اساس التمثيل المتساوي للولايات**	**مجلس العموم : يتكون من نواب منتخبين يمثلون الدوائر الانتخابية .** **مجلس اللوردات: يتكون من اعضاء غير منتخبين اي بمعنى لوردات واثيون او معينون مدى الحياة .**

من اعداد الباحث بالاعتماد على : https://www.studocu.com/en-gb/document/seven-kings-school/politics/comparisons-table-congress-parliamnet/113582733

الخـــــاتمة

وفي الختام مثلت الدراسة مقارنة تحليلية معمقة تبين دور الكونغرس الامريكي والبرلمان البريطاني في صياغة السياسات الداخلية وكشفت المقارنة عن وجود تباينات جوهرية تعكس طبيعة النظام السياسي لكل دولة ، اذ جاء مبدأ الفصل ما بين السلطات في النظام السياسي الامريكي قوة تشريعية ورقابية للكونغرس في صياغة التشريعات الداخلية ، لاسيما في مجالات الميزانية والرقابة على السلطة التنفيذية، وبالمقابل اظهرت الدراسة ان اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان البريطاني يمنح الحكومة اكبر فاعلية وسيطرة في تمرير التشريعات الداخلية مما يجعل دور مجلس العموم يتمحور حول المســاءلة ودعم التشريع الحكومي بدلاً من صياغته بشكل مستقل ، بينما النظام الامريكي يتميز بتوازنات وضوابط دقيقة ما بين السلطات تهدف الى منع هيمنة اي طرف على الاخر.

الاستنتاجات

- دور الكونغرس الامريكي في صياغة السياسات الداخلية هو دور فعال ومشترك ، اذ يمتلك الكونغرس سلطة مستقلة وحقيقة في سن وتعديل التشريعات التي تخالف مبدأ الرئيس وذلك بفضل سياسة الفصل ما بين السلطات ، بالمقابل دور البرلمان البريطاني دور رقابي وتأكيدي اي غالباً ما يكون البرلمان اداة لإضفاء الشرعية على السلطة التنفيذية .

- تكون عملية تشريع القوانين اكثر صعوبة وتطلب مساومات ومفاوضات بين الكونغرس والرئيس "السلطة التنفيذية" اي يملك الرئيس حق في النقض والذي يمكن للكونغرس تجاوزه بـ اغلبية الثلثين وهذا ما يمنح الكونغرس دوراً مستقلاً في صياغة القرارات ، بينما في النظام البريطاني تتمتع الحكومة بسيطرة تامة على صياغة السياسة الداخلية.

- يركز اعضاء الكونغرس على مصالح دوائرهم الانتخابية ، اي بمعنى تتأثر السياسة الداخلية بالاهتمامات الاقليمية المحلية ، بينما في البرلمان البريطاني تميل السياسات الداخلية الى المركزية بعيداً عن التأثيرات الاقليمية مقارنة بالولايات المتحدة .

المصـــــــــــادر :

1. وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،2010، ص26.
2. اسماعيل حسن حفيان ، مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية، مركز معرفة الانسان للدراسات والابحاث والنشر، الاردن، 2015،ص43.
3. أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017،ص40.
4. مهند وليد الحداد و خالد وليد الحداد، مدخل لدراسة علم القانون ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2008،ص70.
5. يزن خلوق محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة) ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2021، ص26.
6. خلف رسن خليف ، السلطة التشريعية احدى اركان النظام البرلماني ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد66، ص 225
7. يوسف يوسف حسن، ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان، 2017 ، ص216.
8. محمد المساري ، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر ، القاهرة، 2018، ص85.
9. سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005 (الواقع وافاق والمستقبل)، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين، العددان 35_36، 2014، ص 382.
10. حيدر عبد الرضا عبد علي، تعديل اختصاصات السلطة التشريعية في العراق ، مجلة العهد ، العدد 9، 2022،ص169.
11. نظام بركات واخرون، مبادئ علم السياسة ، العبيكان للنشر ، السعودية، 2010، ص212.

12. يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره ، ص212.

13. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن ، 2004، ص 259.

14. رافع خضر صالح شبر، ملامح نظام الحكم السياسي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 38_39.

15. اراس رسول رحمان، الاطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية (العراق انموذجاً) ، المركز العربي للنشر، 2020، ص254.

16. علي مجيد العكيلي، اليمين الدستورية والضمانات المقررة لحماية الوظيفة النيابية، المركز العربي للنشر ، القاهرة، 2014،ص38.

17. سمير داود سلمان، محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت، المركز العربي للنشر، القاهرة، 2019،ص41.

18. شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور واثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للنشر ، مصر،2018،ص146.

19. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للنشر، بغداد ، 2013، ص234.

20. سالم كرير المرزوقي، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية، مجمع الاطرش للنشر، 2017، ص31.

21. عبد الحسن عصفور الشمري، ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، دار الرافدين للنشر ، 2022 ، ص16.

22. ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، 2016، ص 103.

23. John F. Hoadley , The Emergence of Political Parties in Congress, 1789-1803, ([1]) Available via the following link, https://www.jstor.org/stable/1958156

24. محمد حمزة واخرون، الكونغرس الامريكي دراسة تاريخية سياسية قانونية، شركة دار الاكاديميون للنشر ،الاردن ، 2021، ص 60.

25. Joseph postell, congress in limbo:ABrief Survey of the History of the U.S. Congress, https://www.heritage.org/sites/default/files/2023-07/FP93.pdf

26. ريا قحطان الحمداني، الاسلاموفوبيا جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية، العربي للنشر، القاهرة،2011،ص17.

27. ريبوار كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة ونتائجه ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013،ص12.

28. فاتن علي عويد ، دور مجلس الشيوخ الامريكي في صنع السياسة العامة للمدة (1993_ 2018) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، 2020،ص13.

29. عباس علوان، الكونغرس الامريكي مؤسسة تدير العالم، دار سطوة للنشر والتوزيع ، بغداد، 2019، ص31.

30. الأميره فاضل رزوقي ،السلوك السياسي للثنائية الحزبية وانعكاساتها في السياسة الامريكية بعد العام 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2022، ص 73.

31. غانم عبد دهش عطية، تنظيم الاختصاصات الدستورية في نظام ثنائية البرلمانية دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر، 2017، ص167.

32. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص137.

33. عباس علوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

34. عبد الفتاح ياغي، الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، دار الحامد للنشر، 2012 ،ص160

35. محمد هلال الرفاعي و محمد الحسين، تنامي دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية في النظام الرئاسي الامريكي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2 ، 2010، ص579.

36. لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، 1996، ص ص150.

37. محمد حمزة حسين واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 99.

38. ياسين العيثاوي، صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، 2016، ص139.

39. دستور الولايات المتحدة الامريكية ، المادة 1، القسم 8، البند6.

40. محمد هلال الرفاعي ، مصدر سبق ذكره، ص 582.

41. يوسف يوسف حسن، ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2017، ص217_218.

42. بدر الدين عمير واخرون، القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات ، مركز الكتاب العربي للنشر، 2019، ص78.

43. مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار البلقيس للنشر، جزائر، 2015، ص233_235.

44. طالب محيبس حسن الوائلي، موقع مجلس اللورات التشريعي في البرلمان البريطاني، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ،2022 ، ص577.

45. علي مجيد العكيلي ، القيود الدستورية على حل البرلمان، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2018، ص16_17.

46. موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،2017 ،213.

47. أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان، المركز العربي للنشر، مصر، 2016، ص22.

48. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض، 1999 ، ص 292 .

49. علي حسن عبد الامير ، النظام القانوني للرقابة الادارية الخارجية دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر، مصر، 2016،ص194.

50. جورج اورويل ، 1984 ، دار الطلائع للنشر ، القاهرة ، 2017 ، ص116.

51. امين عواد المشاقبة، النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا (دراسة مقارنة)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد 43، 2023، ص149.

52. احمد عبادة ، محاضرات في مقارنة الانظمة القانونية، افريكان للنشر والتوزيع ، 2020، ص117.

53. مريد احمد عبد الرحمن، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ،2006، ص73.

54. HOW are Uk laws made?available via the following link ,https://www.bbc.co.uk/newsround/4702

55. ابراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، الفتح للطباعة والنشر، مصر ، 2001، ص336.

56. عباس عمار ، الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري ، دار الخلدونية ، الجزائر ،2006، ص26.

57. اسماء بوراوي، السؤال البرلماني في النظام البرلماني البريطاني والنظام المختلط الجزائري _ دراسة مقارنة، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ، المانيا ، 2024، ص 146_148.

58. Tasneem Ghazi, HOW do parliamentary committees improve our democracy? , Avaalable at the following link ,https://consoc.org.uk/how-do-parliamentary-committes-work/.

59. ابراهيم الشيحا ومحمود عبد الوهاب، النظم السياسية والقانون الدستور ي، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة، 1999 ، ص 297.

60. Studycorgi corgi, Comparison Between the US congress and the Uk parliament, Available at the following link , https://studycorgi.com/comparison-between-the-us-congress-and-the-uk-parliament/

61. R .Eric Petersen, parliament and congress : A Brief comparison of the British House of commons and the u .s. House of Representatives ,Crs Report for Congress ,2005, p4.

62. ([1]) الأميره فاضل رزوقي ، السلوك السياسي للثنائية الحزبية وانعكاساتها في السياسة الامريكية بعد العام 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2022، ص 106_108.

63. WALTER BAGEHOT ,THE ENGLISH CONSTITUTION , Second Edition 1873, Available at the following link , https://historyofeconomicthought.mcmas

64. (https://www.parliament.

65. separation of power :an overview, congressional research service, 1914K p4_7.

66. TORRANCE ,David, House of commons libray, Available at the following link, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10377